دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

أ. محمد رمضان عقل محمد[*]

د. مـروة عـادل الحسـنين[**] د. جيـهان عبد السـلام[***]

• **ملخص:**

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبل دول العالم كافة والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في تحسين الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتاتي أهمية المؤسسات المالية وتمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن هذه المشروعات تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها في توفير فرص عمل جديدة، واستغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات كونها أحد أهم روافد العملية التنموية، ولا يحدث ذلك إلا بتفعيل دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على حقيقة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تحديد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار، للوقوف على تقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحديد دور المؤسسات المالية في تمويل تلك المشروعات في مصر.

وتعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي والاستقرائي، بهدف جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، للوصول إلي أهم مصادر التمويل الملائمة للمشروعات الصغيرة

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

والمتوسطة، واستكشاف المشكلات والتحديات التي تواجه تلك المشروعات، للوقف على اهم نقاط القوة والضعف التي تواجه تمويل المؤسسات المالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وتتلخص نتائج البحث فى ان القانون رقم 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة. كما تساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم نظراً لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر، فضلاً عن المساهمة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق الناتج المحلى.

الكلمات الدالة: المؤسسات المالية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حجم الاستثمارات، التنمية الاقتصادية

- **Abstract:**

Small and medium enterprises are considered one of the economic sectors that attract great attention by all countries of the world and international and regional projects and bodies, in light of global economic changes and transformations, due to their pivotal role in improving production and employment, increasing income, innovation and technological progress, in addition to their role in achieving economic and social goals.

The importance of financial institutions and their financing of small and medium enterprises in the national economy, given that these projects play an important role in the process of economic and social development through their role in providing new job opportunities, exploiting energies and capabilities and developing expertise as one of the most important tributaries of the development process, and this only happens Activating the role of financial institutions in financing small and medium enterprises.

The study relies on the descriptive and inductive analysis approach, with the aim of collecting information and data and analyzing them, in order to reach the most important sources of financing suitable for small and medium enterprises, and to explore the problems and challenges facing these projects, to stand on the most important strengths and weaknesses facing the financing of financial institutions for the sector of small and medium enterprises in Egypt.

The results of the research are summarized in the fact that Law No. 141 of 2004 regarding the development of small projects in Egypt ordered the establishment and financing of small projects, but it was devoid of any tax or insurance benefits for small projects. Small projects also contribute significantly to economic development in most countries of the world, given that they are a source of youth employment, income generation and poverty reduction, in addition to contributing to enhancing economic growth rates by contributing to the creation of the gross domestic product

Key words: Financial institutions, small and medium enterprises, volume of investments, economic development

- **مقدمة:**

تُعد المؤسسة المالية جزءاً من النظام المالي الذي يخدم المجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية اقتصادها ، وما النظام المالي إلّا شبكة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ورجال الاعمال والافراد فضلاً عن المكونات التي تشارك فيه وتنظم عملياته وفق آليات وتشريعات تصاغ لذلك وان الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية في ظل هذا النظام هي تحويل الاموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي التي تجمع بين عارضي وطالبي الاموال وايضا من خلال المؤسسات المالية الاخرى التي تتوسط هذه المعاملات مثل (المصارف وشركات التمويل ...إلخ)

أهمية الدراسة: تكتسب هذة الدراسة أهمية من خلال الموضوع الذي يتعلق بالمؤسسات المالية وتمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن هذه المشروعات تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعود لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال دورها في توفير فرص عمل جديدة ، لذا فأن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات كونها أحد أهم روافد العملية التنموية، ولا يحدث ذلك إلا بتفعيل دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي والاستقرائي، بهدف جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، للوصول إلي أهم مصادر التمويل الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستكشاف المشكلات والتحديات التي تواجه تلك المشروعات، للوقف على اهم نقاط القوة والضعف التي تواجه تمويل المؤسسات المالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على حقيقة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تحديد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار، للوقوف على تقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحديد دور المؤسسات المالية في تمويل تلك المشروعات في مصر من خلال عدد من الأهداف الفرعية وهي:

- دور المؤسسات المالية ومساهمته في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وماهي السياسات الائتمانية التي تتبعها البنوك.
- تحديد طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وإلقاء الضوء على أهم التحديات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة واليات الحد منها.
- جهود الدولة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إظهار مكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تحققه من تطور وتنمية في الاقتصاد المصري.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى التعرض إلى النقاط التالية:

أولاً : مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها.

ثانياً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها.

ثالثاً: حجم الاستثمارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

رابعاً: الدور الأقتصادى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في مصر.

أولا: مفهوم المؤسسات المالية وأنواعها:

1. **مفهوم المؤسسات المالية:** هي "المؤسسات المالية التي يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع وخلق النقود عن طريق التوسع في منح القروض للأفراد والمؤسسات والمشروعات وفق القواعد التي يحددها البنك المركزي، وقد استمدت البنوك تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية

قيامها"[1]، ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل ، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات نمو التجارة الخارجية".[2]

2. **أنواع المؤسسات المالية:** يمكن تقسيم أنواع المؤسسات المالية إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل فيما يلي:

– المؤسسات المالية المصرفية – المؤسسات المالية غير المصرفية.

النوع الأول: المؤسسات المالية المصرفية: هي عبارة عن آلية أنشأت بواسطة المجتمع تعمل كقناة وصل بين الادخار والخدمات المالية في جهة والأفراد والمؤسسات التي لديها القدرة على دفع ثمن تلك الخدمات من جهة أخرى. ويتم تقسيم المؤسسات المالية ومجالات عملها كالتالي:

أ- **البنوك التجارية:**"يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداءً، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض وعلية يمكن القول بان البنك التقليدي وسيط مالي (مقترض يقرض).[3]

ب- **البنوك غير التجارية:** تنقسم البنوك غير التجارية إلى البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وبنوك الإدخار ويتم استعراض كل نوع من هذه الأنواع كما يلي: [4]

([1]) د. نادية أبو فخرة، "**المؤسسات المالية**" ،(القاهرة: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق ، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ط1، 2006)، ص:13.

([2]) زينب عوض الله حسين، أسامة محمد الفولي "**أساسيات الاقتصاد النقدية والمصرفي**"، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص ص : 97- 98 0

([3]) سمير رمضان الشيخ،"**التطور التنظيمي في البنوك الإسلامية**،رسالة دكتوراه،(سوهاج:جامعه أسيوط، كلية التجارة،1994)، ص ص: 35-36.

([4]) د. نادية أبو فخرة، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 45.

1. **البنوك المتخصصة:** توجد البنوك المتخصصة جنباً إلى جنب مع البنوك التجارية وهي البنوك التي تتخصص في توفير الإئتمان متوسط الأجل، ويطلق على هذه البنوك أسم البنوك المتخصصة نسبة إلى تخصص كل نوع منها في خدمة قطاع اقتصادي معين **'وتتكون البنوك المتخصصة من ثلاثة أنواع هي:**

- البنوك الصناعية. – البنوك العقارية. – البنوك الزراعية.

2. **بنوك الاستثمار:** يختلف هذا النوع من البنوك في طبيعة أنشطتها عن أنشطة البنوك التجارية، ولذلك تصنف ضمن البنوك غير التجارية لقيامها بمنح قروض طويلة الآجل للأنشطة الاستثمارية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية، بالإضافة إلى أنها تساهم في إنشاء المشروعات.

3. **بنوك الإدخار:** هي مؤسسة مالية هدفها الرئيسي قبول ودائع الإدخار ودفع الفائدة على تلك الودائع ، والهدف منها تشجيع أصحاب الدخول المنخفضة على الإدخار.

ج- **البنوك الإسلامية:** هي «مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدَّخرين والمستثمرين، وتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة وتقديم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية».[1]

د- **البنوك المركزية:** "هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل متنوعة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسات العامة والائتمانية في الدولة التي تهدف إلى تعزيز الاستقراالنقدي والمالي في الدولة [2]

([1]) محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**"،(الأردن: دار النفاس، 2012)،ص:87.

([2]) Stefano Ugolini**, The Historical Evolution of Central Banking, Handbook of the History of Money and Currency,** (UK: Springer Nature, 2018), p: 2.

بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النطاقين الاقتصادي والاجتماعي". [1]

النوع الثاني: المؤسسات المالية غير المصرفية: بالرغم من أن القطاع المصرفي يُعتبر أهم المكونات للقطاع المالي في مختلف دول العالم، إلا أن ذلك لا يقل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يُسهم القطاع المالي غير المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والمالي في دول العالم. بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، عملت السلطات الرقابية على دراسة واقع هذا القطاع وتعريف وتحديد نشاطه والتحديات المرتبطة به بشكل دقيق مع ضرورة التركيز على توفير بيانات دقيقة عنه تُمكن من متابعته وتقييمه، ذلك للوقوف على حجمه ومخاطرة وتعزيز متانته المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وفي نفس السياق، يُعتبر توفير غطاء رقابي لكافة المؤسسات المالية غير المصرفية نقطة انطلاق للجهود الحكومية لتعزيز الدور الحيوي لهذه المؤسسات في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة.

- **تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية:** لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، وكذلك هناك اختلاف بخصوص الجهة الإشراقية المسؤولة عن رقابة هذا القطاع. لكن بشكل عام عرف مجلس الاستقرار المالي [2]، هذه المؤسسات أنها تتكون من جميع المؤسسات المالية التي ليست بنوكاً مركزية أو بنوكاً تجارية أو مؤسسات مالية عامة والتي تتمثل في.[3]

---

(1) زينب عوض الله ، أسامة محمد القولي، " **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"،(لبنان : بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003)، ص:138.

([2]) مجلس الاستقرار المالي (FSB) ، هو هيئة دولية تراقب وضع الاستقرار المالي العالمي وتقدم توصيات بشأنه، علماً أن مقر المجلس في بازل، سويسرا.

([3]) Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation,2020.

- **صناديق الاستثمار:** هي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة؛ بهدف تحقيقها منفعة لمؤسسيها وللمستثمرين ، وللاقتصاد القومي ككل.[1]
- **شركة التأمين:** هي" شركات تجارية تَحصل على مبالغ من المُشترِكين معها، إما بطريقة مباشرة، كبعض حالات التأمين على الحياة، أو بطريقة غير مباشرة، عن طريق دَفع قسط التأمين، وتستثمر بدورها هذه الأموال، كفكرة البنوك التجارية، وهي ذات دور مُزدوَج؛ إذ تتلقى المال، واستثماره، وتدفعُه للمُشتركين في حالة تحقق الخطر ".[2]

ثانياً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها.

تعتمد بعض الدول والمنظمات الدولية في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على نوع نشاطها الاقتصادي والبعض الآخر على درجة أو مستوى نموها والظروف الاقتصادية والاجتماعية لها، وقد ركَزت بعض الدول في وضعها لهذا التعريف على الجانب الوصفي، بينما اعتمد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من هذه المعايير (المعايير النوعية والكمية معاً)، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم ولكن أمر ضروري وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد، وذلك من أجل:[3]

([1]) د. أشرف محمد دوابه، "**صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، (مصر: القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2)، 2006، ص:49 .

([2]) سليمة طبايبية، "**دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات** "،(الجزائر: جامعه سطيف،2014) ، ص: 32-34 .

(3) فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتبة بوروبة، "**دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها.
- – تسهيل الدراسات والمقارنة بين وحدات نفس القطاع.
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف.
- – تسهيل التَّنسيق بين الجهات والمشاريع.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم التعريفات الشائعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو الاتي:

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:** ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل والبنوك، وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004 والمسمى بقانون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر في يوليو 2004 تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي. [1]
- **وقد عرف اتحاد الصناعات المصري المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:**
- " **المؤسسات الصغيرة جداً** ": بأنها تلك التي لا يزيد رأسمالها عن 50 ألف جنيه ولا يزيد عدد العاملين عن 10 عمال ورقم أعمال سنوي يقل عن 5 مليون جنيه.
- "**المؤسسة الصغيرة**": هي التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10–100 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 5–50 مليون جنيه، وذات رأس مال يتراوح ما بين 50 ألف – 5 مليون جنيه.

وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،(الجزائر: سطيف، جامعة عباس،25–28 مايو 2003)، ص:3.

(1) طارق محمود عبد السلام السالوس، "**حاضنات الأعمال**"، (بيروت: دار النهضة العربية،2005)، ص:44.

- " **أما المؤسسات المتوسطة الحجم**" : هي التي لا يزيد عدد عمالها عن 10 عامل ، ولا يتعدى كل من رأسمالها ورقم أعماله 50 مليون جنيه ".
- **وقد عُرفت المشروعات المتوسطة بصدور القانون رقم 152 لسنة 2020 والمسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والصادر في يوليو على 2020 كما يلي:**[1]
- هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه ولا يجاوز 200 مليون جنية، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 5 ملايين جنيه ولا يجاوز 15 مليون جنيه.

أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه.

أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه.

وقد عرف أيضاً "**المشروعات الصغيرة** " هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنية، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 5 ملايين جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 3 ملايين جنيه.

(1) قانون رقم 152 لسنة2020، بإصدار" **قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**" ، الجريدة الرسمية – العدد28 مكرر (و) ، في 15 يوليو سنة 2020.

جدول رقم (1): مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
وفقاً للبنك المركزي المصري لكل من الشركات القائمة والشركات حديثة التأسيس

أ: الشركات القائمة

الشركات والمنشآت	حجم الأعمال (المبيعات / الإيرادات السنوية)	حجم العمالة
متناهية الصغر	أقل من واحد مليون جنيه مصري	أقل من 10 عمال
المشروعات الصغيرة[1]	من واحد مليون جنيه مصري إلى أقل من 50 مليون جنيه مصر	أقل من 200 عامل
المشروعات المتوسطة	من 50 مليون جنيه مصري حتى 200 مليون جنيه مصري	أقل من 200 عامل

ب: الشركات الجديدة (الحديثة التأسيس)

الشركات والمنشأة	رأس المال المدفوع[2]	حجم العمالة[3]
متناهية الصغر	أقل من خمسين ألف جنيه	أقل من 10 عمال
المشروعات الصغيرة	المنشأة الصناعية: من 50الف جنيه إلى أقل من 5 مليون جنيه مصري المنشأة غير الصناعية: من 50الف جنيه إلى أقل من 3 مليون جنيه مصري	أقل من 200 عامل
الشركات والمنشأة	المنشأة غير الصناعية: من 5 مليون جنيه مصري إلى أقل من 15 مليون جنيه مصري المنشأة الصناعية: من 3 مليون جنيه مصري إلى أقل من 5 مليون جنيه مصري	أقل من 200 عامل

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري (قطاع التطوير المصرفي الشركات الصغيرة والمتوسطة): متاح على الرابط التالي: https://www.eces.org.eg 29/7/2021

(1) يخفض الحد الادنى لحجم الاعمال (المبيعات / الايرادات السنوية) للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والالبان والاعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية (سواء تسمين او تربية أو ادرار الالبان أو البياض) ليصبح من 250 ألف جنيه (بدلا من مليون جنية) وحتى أقل من 50مليون جنيه. متاح على الرابط التالي: https://www.msme.eg

(2) يتم استخدام "رأس المدفوع" في حالة الشركات والمنشأة الجديدة بدلاً من حجم الأعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوافر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وعلية يكون التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

(3) حجم العمالة استرشادي وغير محدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

أنـواع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة فـي مصـر: تعتبـر المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة أحـد أهـم العناصـر التـي تقـوم عليهـا اسـتراتيجية التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة حيـث تسـاهم بصـورة فعالـة فـي رفـع تنافسـية الاقتصـاد القـومي ، كمـا تلعـب دوراً فـي رفـع تنافسـية الصـناعات الكبيـرة باعتبارهـا مكملـة ومغذيـة لهـا و اسـتغلال كافـة المـوارد البشـرية والطبيعيـة وتـوفير السـلع والخـدمات بأسـعار مناسـبة لذوى الدخل المنخفض والحفاظ على الموروث الصناعي القومي ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأقسام التالية :([1])

شكل رقم (1): أنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

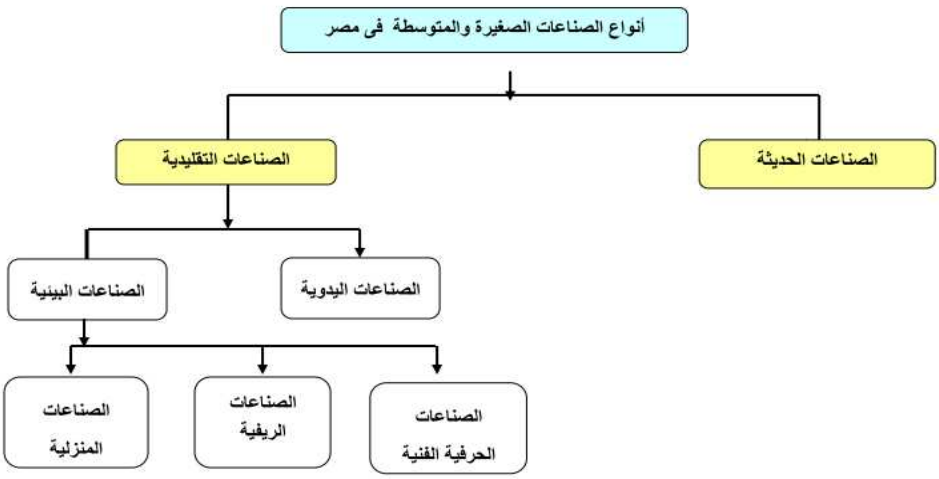

المصدر: نادية التطاوى، هيكل التصنيف الصناعي بالتطبيق على مصر، (مصر: الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1990).

أولا: الصناعات الحديثة: هي الصناعات التي تقوم بتحويل المواد الخام المحلية إلى سلع تستخدم لإشباع احتياجات أفراد المجتمع من السكان أو للتصدير بأسعار قابلة للمنافسة العالمية التي ترتبط بالصناعات الكبيرة ارتباطاً تكاملياً.

([1]) نادية التطاوى" **هيكل التصنيف الصناعي بالتطبيق على مصر**"،(مصر: الجيزة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،1990)، ص:16 .

ثانيا: الصناعات التقليدية: هي مجموعة الصناعات الحرفية التي تقوم على الجهد اليدوي والبشرى ويتم فيها تحويل بعض الخامات المحلية المتوفرة في البيئة إلى سلع جاهزة مكتملة للإستعمال وإشباع متطلبات الحياة وهي تمارس داخل مصانع صغيرة يعمل فيها عدد محدود من العمال وتنتشر هذه الصناعات في المدن والريف وتنقسم هذه الصناعات إلى عدة أقسام تتمثل فيما يلي:

1- **الصناعات اليدوية:** هي تشمل كل الصناعات والأنشطة التي تقوم بإنتاج أو تحويل الخامات والمواد الأولية إلى سلع نهائية وذلك عن طريق الإنتاج اليدوي وهي صناعات يقوم بها الرجال والنساء وتخدم المجتمع مثل صناعة الخبز والحلوى وأيضا الصناعات الموسمية التي تنظم على أساس موسمي في المجتمعات الزراعية.

2- **الصناعات البيئية:** هي تشمل كل الصناعات أو الحرف الموجودة في بيئة ما سواء ريفية أو ساحلية وتضم الصناعات البيئية عدة أنواع من الصناعات تتميز كل منها بخصائص معينة تتمثل في الاتي:

أ- **الصناعات الحرفية الفنية:** هي الصناعات التي تعتمد على الحرفي الذي يملك مهارات فنية تقليدية ومن أمثلة الصناعات الحرفية صناعة الغزل والنسيج، والنجارة، والأحذية، والذهب ومنتجات خان الخليلي؛ مع العلم بإن منتجات هذه الصناعات تشبع الطلب المحلى ويصدر جزء كبير منها للخارج.

ب- **الصناعات الريفية:** هي الصناعات التي تعتمد على تصنيع الخامات الزراعية المتوفرة في الريف وتنشأ هذه الخامات من إنتاج القرية أو من خامات يسهل الحصول عليها ويقوم الريفيون بتصنيعها وتتميز هذه الصناعات بسهولة ممارستها وتصنيعها بالمنازل أو في أي مكان وتنقسم إلى ثلاث أقسام تتمثل في يلي:

- **صناعات يدوية:** مثل: (صناعة الفخار، والخوص).
- **صناعات غذائية:** مثل: (طحين الغلال وضرب الأرز ومنتجات الألبان).
- صناعات كيماوية: مثل :(العطور والشموع وصناعة دبغ الجلود).

ج- **الصناعات المنزلية:** وهي الصناعات التي تمارس داخل المنازل وتستخدم الإيدى العاملة العائلية ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وغالباً ما تقوم بها ربات البيوت وتتميز هذه الصناعات بسهولتها وبما أنها تعتمد على الأيدي العاملة فأنها لا تحتاج الى راس مال كبير وتحتاج إلى آلات بسيطة ومن أمثلة هذه الصناعات أشغال الخياطة والإبرة والتريكو والتطريز.

ثالثاً: حجم الاستثمارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

تواجه مصر بعض من المشكلات الاقتصادية والتى تأتى فى مقدمتها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتوسع فى مخرجات التعليم وعدم موائمة أعداد الخريجين لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدل البطالة لذلك أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف كإصلاح المسار الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص العمل.

1. **التمويل على مستوي الدولة:** بلغت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة من البنوك للعملاء ٢٢٠٠,٤ مليار جنيهاً، بما يمثل٣٤,٣ % من إجمالي الأصول، و ٤٦,٩ % من إجمالي الودائع في نهاية يونيو 2020، مسجلة زيادة قدرها 346مليار جنيهاً بمعدل ١٨,٧ % خلال سنة التقرير، مقابل ارتفاع بنحو ٢٢٤,٧ مليار جنيهاً بمعدل ١٣,٨% خلال السنة المالية السابقة . وتعد الزيادة المحققة خلال الفترة محصلة لارتفاع أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملة المحلية بمقدار ٤٠١,٤ مليار جنيهاً بمعدل ٣١,٥ % لتبلغ ١٦٧٥,٥ مليار جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وانخفاض الأرصدة الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٥٥,٤ مليار جنيهاً بمعدل ٩,٥ % لتصل إلى ما يعادل ٥٢٤,٩ مليار جنيهاً في نهابة يونيو ٢٠٢٠ وجاءت الزيادة في أرصدة الإقراض والخصم بالعملة المحلية خلال فترة التقرير) ، كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (2): التغيير في أرصدة الإقراض والخصم بالعملة المحلية خلال العام (2019-2020)

المصدر: البنك المركزي المصري "التقرير السنوي (2019-2020).

يلاحظ من الشكل السابق ارتفاع أرصدة القروض المقدمة للقطاع الحكومي بنحو ١٧٠,٨ مليار جنيهاً لتصل إلى٤٠٦,٧ مليار جنيهاً، وأرصدة القروض المقدمة لقطاع الأعمال الخاص بنحو ١٣٢,٨ مليار جنيهاً لتبلغ٧٠٦,٩ مليار جنيهاً، وبما يمثل ٤٢,٢ % من إجمالي الأرصدة الممنوحة بتلك العملة فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ .([1])

أما بالنسبة للقروض والسلفيات عدا الخصم المقدمة من البنوك وفقاً للآجال، فقد ارتفعت بمقدار ٣٣٩,٦ مليار جنيهاً بمعدل ١٨,٥ % خلال سنة التقرير (2019-2020) لتصل إلى ٢١٧٩,٦ مليار جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لزيادة القروض طويلة الأجل أكثر من سنة (بمقدار ٢٨٠,٠ مليار جنيهاً بمعدل 26.20%) كمحصلة لتصاعد القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ٢٩٤,٥ مليار جنيهاً بمعدل ٣٨,٥% وانخفاض تلك المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١٤,٥ مليار جنيهاً بمعدل 4.8%، وأيضا لارتفاع القروض قصيرة الأجل سنة فأقل (بنحو ٥٩,٦ مليار جنيهاً بمعدل ٧,٧%)كمحصلة لارتفاع القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١٠١,٧ مليار جنيهاً بمعدل ٢٠,٥ %، وتراجع القروض بالعملات الأجنبية بما يعادل ٤٢,١ مليار جنيهاً بمعدل ١٥.٤٠%.([2]) كما هو موضح الشكل التالي:

([1]) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019- 2020، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 50.

([2]) **المرجع السابق**، ص:52.

شكل رقم (3): التوزيع النسبي لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة لقطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2019–2020)

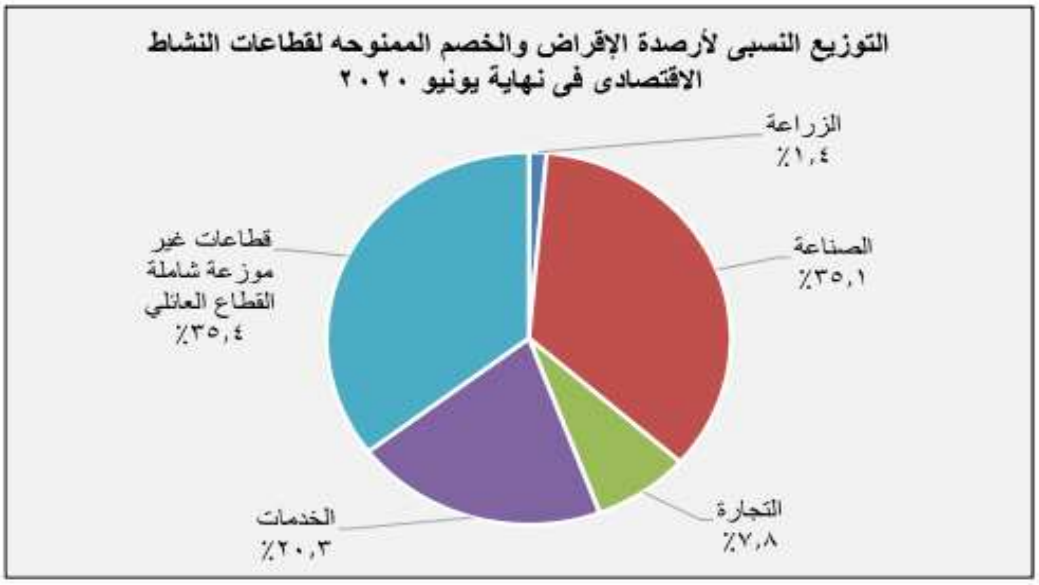

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019– 2020.

وجاء الارتفاع فى الائتمان المحلى خلال سنة التقرير كما يلى:

أ. زيادة صافي الائتمان المقدم للحكومة من الجهاز المصرفى بمقدار ٨٠٧,٩ مليار جنيهاً بمعدل ٣٣,٣% ليصل إلى ٣٢٣٥,٨ مليار جنيهاً بما يمثل ٦٦,٨ ٪ من إجمالي الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتعد تلك الزيادة انعكاساً لتصاعد ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ٨٢٩,٢ مليار جنيهاً وارتفاع القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٩٥,٥ مليار جنيهاً، كما تم ارتفاع الودائع الحكومية بمقدار ١١٦,٨ مليار جنيهاً.

ب. ارتفاع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص بنحو ١٣٩,١ مليار جنيهاً بمعدل ١٦,٠ ٪ ليصل إلى ١٠٠٨,٨ مليار جنيهاً وبما يمثل ٢٠,٨ ٪ من اجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠٢٠.

ج. ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع العائلى بمقدار ٩٨,٤ مليار جنيهاً بمعدل ٢٨,٣ ٪ ليصل إلى ٤٤٥,٨ مليار جنيهاً وبما يمثل ٩,٢ ٪ من اجمالى الائتمان في نهاية يونيو ٢٠٢٠ انخفاض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام بمقدار ٥,٨ مليار جنيهاً بمعدل ٣,٦ ٪ ليصل إلى ١٥٦,٤ مليار جنيه، وبما يمثل ٣,٢ ٪ من إجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠٢٠. [1]

شكل رقم (4): الهيكل النسبي للائتمان المحلي وفقاً للقطاعات (2019– 2020).

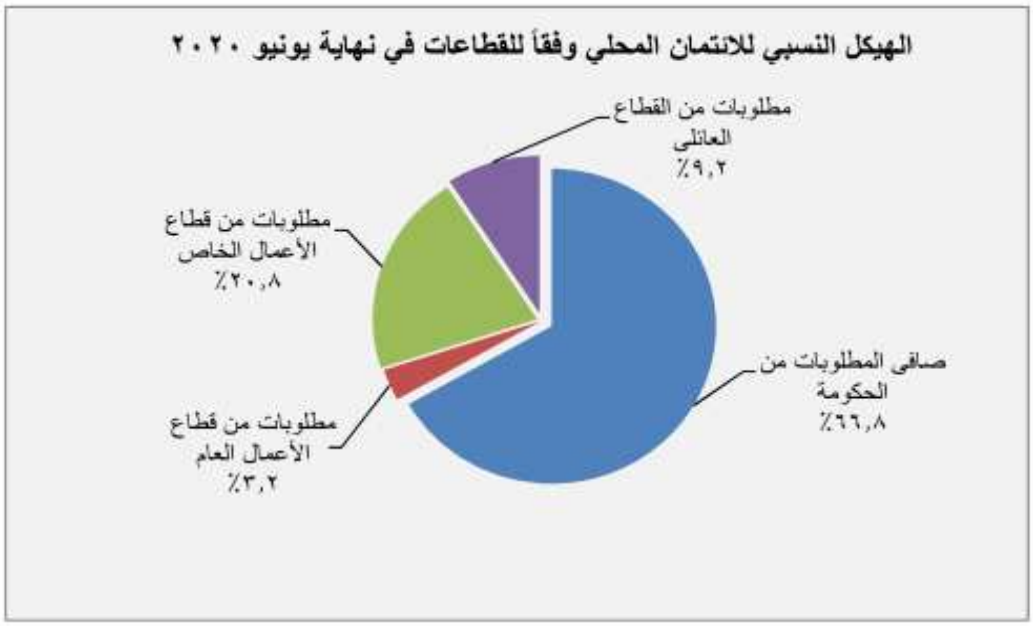

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019– 2020.

2. **النـاتج المحلـي الاجمـالي:** تشـير البيانـات الصـادرة عـن وزارة التخطـيط والتنميـة الاقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر السوق إلـى 5.6% خـلال السـنة الماليـة (2018–2019)، مقابـل 5.3% خـلال السـنة المالية السابقة مسجلاً بذلك معدل نمو منذ (2007– 2008).

(1) االبنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2019– 2020، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

جدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بأسعار (2016–2017)

البيان	القيمة (بالمليار جنيه) السنة المالية		معدل التغير (٪) السنة المالية	
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٥٩٨,٩	٣٧٨٣,٧	٥,٣	٥,١
صافى الضرائب غير المباشرة	٥٥,٥	٧٣,٨	٤,٩	٣٣,٠
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بسعر السوق	٣٦٥٤,٤	٣٨٥٧,٥	٥,٣	٥,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقرير عن العام المالى 2018–2019

شكل رقم (5): تطوير معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق خلال الفترة (2018–2019)

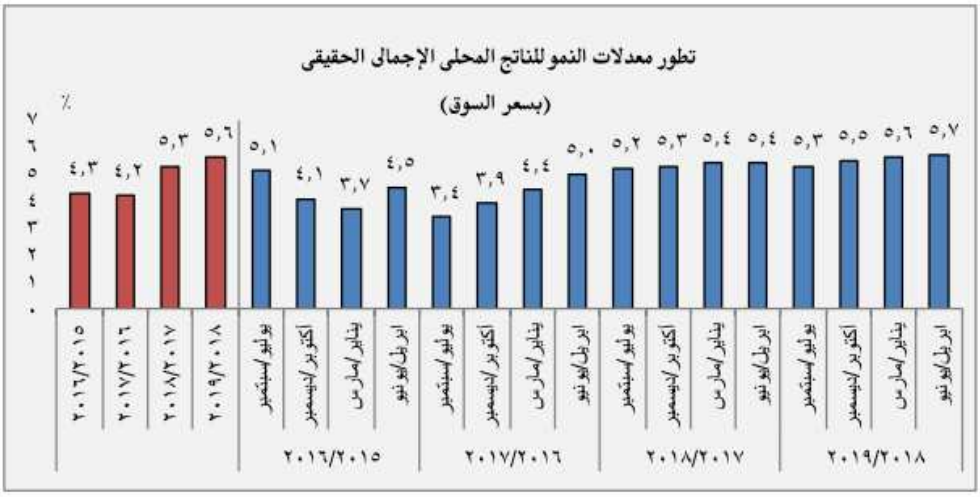

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018– 2019.

3. **قوة العمل والتشغيل والبطالة:** تشير نتائج بحث القوي العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الربع الرابع (ابريل – يونيو) من السنة المالية (2019–2020)، إلى انخفاض عدد المشتغلين بمعدل 7.2 ليصل إلى نحو 24.1 مليون مشتغل مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية. وارتفاع عدد

المتعطلين بمعدل 22.9 % ليصل إلى نحو 2.6 مليون معطل، مما نتج عنة انخفاض حجم القوة العاملة خلال الربع موضع العرض بمعدل 4.9 % مقارنة بالربع المناظر من السنة المالية السابقة، ليقتصر على نحو 26.7 مليون فرد .([1])

شكل رقم (6): مؤشرات سوق العمل (معدلات النمو على أساس سنوي لكل من قوة العمل والمشتغلين ومعدل البطالة) خلال الفترة (2019–2020)

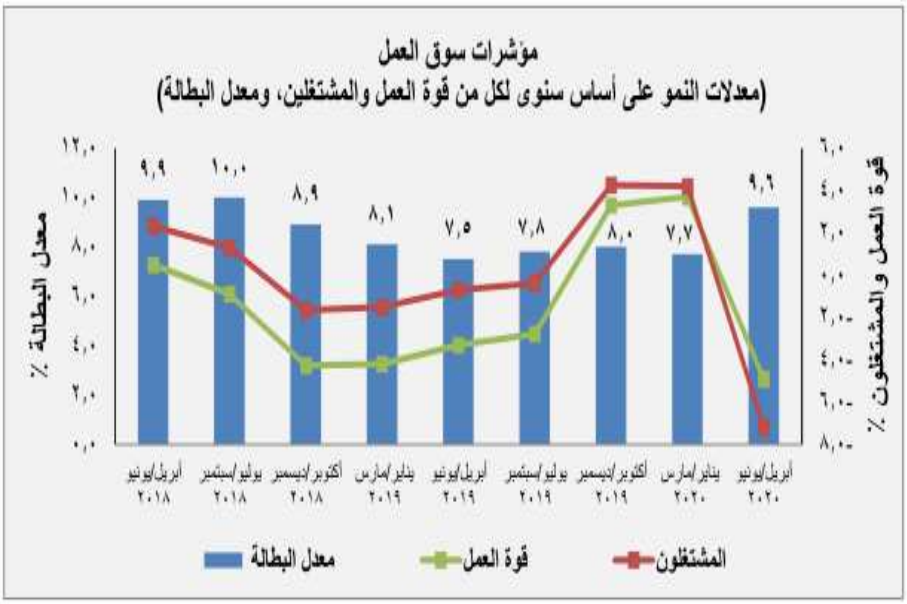

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية 2019–2020.

رابعاً:الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للقطاع الخاص وتشكل ما يزيد على 90% من مجموعة المشروعات في العالم وتساهم بنسبة ما بين (50% –60%) من القوى العاملة، وتساهم في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين (40% –80%) من الإنتاج في هذا القطاع، وفي الدول الأقل نمواً تزيد أهمية دور تلك الصناعات على اعتبار أنها تمثل الأساس الذى تقوم عليه التنمية

([1]) االبنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018– 2019، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 60.

الشاملة، لذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر أهمية للاقتصاد المصري لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية، وتتمثل تلك الاسهامات فيما يلي: [1]

1. **تعظيم الناتج المحلي الإجمالي:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعظيم الناتج المحلى الإجمالي في مصر بحوالي 80% خلال عام 2017 وفقاً لإحصائيات البنك المركزي المصري [2]، فإن الصناعات التحويلية تتجه إليها النسب الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع 51% منها، ويليها الشركات العاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 40% ، وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة وغيره، وهذا ليس مؤشر جيد، فالتوسع في جميع القطاعات بنسب متقاربة مطلوبة بغرض التنوع ودعم هيكل الاقتصاد والصناعة المصرية.[3]
2. **المساهمة في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة:** تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية، وتعتبر هذه المشروعات وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلاً على أنها تحتاج الى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثير على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

([1]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،"**دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015)**"،إصدار اغسطس 2016،مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2016، ص:22.

([2])عاصم عبدالنبى، "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً"، **مرجع سبق ذكرة**، متاح على الرابط التالي:-
http://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog.com /2017/10/bost-76.htmI.

([3]) البنك المركزي المصري "**المشروعات الصغير والمتوسطة**"، متاح على الرابط التالي:-
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

3. **جذب وتنمية المدخرات المحلية والتمويل الذاتي:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك في ترشيد الاستهلاك، والحد من التضخم وتوفير الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة. فضلاً إلى قدرتها على الاستمرار والتطور وذلك يتوقف على قدرتها على التمويل الذاتي أو قدرتها على تحقيق فائض اقتصادي ونظراً لأن هذه المشروعات تتميز بانخفاض رأس المال مقارنة بالمشروعات الكبيرة فهي أكثر جاذبية لصغار المدخرين .([1])

- **نتائج وتوصيات الدراسة:**

من خلال الدراسة يمكن ان يقدم الباحث بعض النتائج و التوصيات التي تخص الجهاز المصرفي والبنوك المركزية لدعم وتعزيز المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل فيما يلي: -

1- نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها:

- نَظم القانون رقم 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.
- تساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم نظراً لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر، فضلاً عن المساهمة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق الناتج المحلى.

(1) حسين عبدالمطلب الأسراج ،"**مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** "الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2007،ص:17 .

- تتعدد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، وإن كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل، والتسويق الداخلي والخارجي، فضلاً عن نقص الدعم الفني والتكنولوجي والترابط مع المشروعات الكبرى، وهو ما تسعى الحكومة المصرية الى الحد منه من خلال برامج الدعم المالي المتمثلة في قروض أو مبادرات بعض البنوك، بالإضافة الى برامج الدعم غير المالي.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة في مصر بشكل كبير، الأمر الذي جعل منها مصدر مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر خاصة في ضوء مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة تصل إلى 80%، بينما تسهم في التشغيل نحو 75%.

2- توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة الي عدد من التوصيات أهمها:

- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها.

- وضع نظام ضريبي مناسب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، يتناسب مع حجم أعمالهم، وحوافز ضريبية مشجعة على تسجيل تلك المشروعات ضمن القطاع الرسمي بالدولة.
- التزام المشروعات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون هناك نسبة في المدخلات لأصحاب- المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– توصيات للبنوك المركزية والجهاز المصرفي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تعاون البنوك التقليدية والمؤسسات التمويلية على تقديم القروض حتى لا يتعرض بنك معين للمخاطر، وذلك عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات.
- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها حوافز وامتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- يجب أن يضع البنك المركزي أهداف سنوية لحجم التمويل المستهدف لتلك الصناعات والمشروعات مع تحديد معدلات نمو سنوية مستهدفة لكل بنك لنمو التسهيلات المصرفية الممنوحة منة لتلك المشروعات.
- حث كافة البنوك على إنشاء وحدات مستقلة وإدارات متخصصة بتمويل هذه المشروعات والتأكد على أن يمتلك العاملين في هذه الوحدات المهارات والخبرات والمعارف الكافية للتعامل مع هذه المشروعات والقائمين عليها.
- ضرورة تشجيع مبادرات الشمول المالي مع إصدار قواعد جديدة لتدشين الفروع الصغيرة وذلك لتسهيل المزيد من الانتشار الجغرافي.

- **قائمة المراجع**

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب.**

- د. ابـراهيم الكراسـنه،" **البنـوك الإسـلامية الإطـار المفـاهيمي والتحـديات**"، (أبـو ظبـي: صندوق النقد العربي، معهد السياسة الاقتصادية، رقم 24، 2013).
- حسين عبد المطلب الأسراج "**مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2007،).
- زينب عوض الله حسين، أسامة محمد القولي "**أساسيات الاقتصاد النقدية والمصرفي** "، (لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003) 0
- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **"البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، (عمّان :دار اليازوري العلمية،2013) .
- سامر جلدة، "**البنوك التجارية**"، (عمان: دار أسامة، ط1 ،2009) 0
- سليمة طبايبية، "**دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات** "، (الجزائر: جامعه سطيف،2014).
- سمير محمد عبد العزيز، "**اقتصاديات النقود وإدارة النقود والبنوك**"، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2002).
- ضياء مجيد الموسوي، "**اقتصاديات أسواق المال**"، (مصر: الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،**1999**).
- طارق محمود عبد السلام السالوس، "**حاصنات الأعمال**"، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية،2005).
- عبدالواحد المخزومي،"**الصيرفة المركزية**"، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ،1987).
- عز الدين فلاح "**التامين**"، (العراق: بغداد، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 1999).
- عبد الرحمن يسرى أحمد،" **قضايا اقتصادية معاصرة**"، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2000).
- محمد سعد أنور سلطان، "**إدارة البنوك**، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة"، 2005).

- محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**"،(الأردن: دار النفاس، 2012).
- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتبة بوروبة، "دور **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، (الجزائر: سطيف، جامعة عباس،25-28 مايو 2003).
- وفاء عبد الباسط "**مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**" (مصر: القاهرة، دار النهضة العربية، 2001).
- د. نادية أبو فخرة، "**المؤسسات المالية**"، (القاهرة: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ط1، 2006).
- نادية التطاوى" **هيكل التصنيف الصناعي بالتطبيق على مصر**"، (مصر: الجيزة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،1990).
- د. هبة عبد المنعم، د. الوليد طلحة، د. طارق اسماعيل، "**النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019).
- يسري مهدى السامراني، زكريا مطلك الوري، "**الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**"(ليبيا: طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،1999).

- **المقالات.**

الهيئة العامة للاستعلامات: رئيس مجلس الوزراء: "**إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**"، **الثلاثاء** 25 أبريل 2017، متاح على الرابط التالي: http://sis.gov.eg/?lang=a

- منصة المشروعات الصغيرة، متاح على الرابط التالي: –

https:// www.msme .eg/ar/pages/Aboutplatform.aspx

- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتبة بوروبة، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، (الجزائر: سطيف، جامعة عباس،25-28 مايو 2003).

- كنجو كنجو "**استراتيجيات الاستثمار في المشروعات الصغير والمتوسطة**"، المؤتمر العالمي الخامس، (الأردن: عمان، جامعة فلادلفيا، كلية العلوم والمالية،2007).
- وزارة الاقتصاد "**مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر**"، (القاهرة: مقالات أكاديمية وزارة الاقتصاد ،1998).

- **أوراق بحثية:**

- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، "**إدارة المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، ورقة بحثية غير منشورة، (دليل المتدرب)، بتاريخ 3–7 اغسطس 2019.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "**دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009–2015)**"، إصدار اغسطس 2016، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2016).
- آرثر غرايمز،" **تحرير الأسواق المالية في نيوزيلندا** "، (ويلينغتون: جامعة فيكتوريا، معهد دراسات السياسات، 1998).
- د. جيهان عبد السلام،" **دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر**"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا، المقالة 6، المجلد 40، عدد خاص، الجزء الثاني، (مصر: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الإفريقية العليا،2020).
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة،"متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، (الجزائر، العدد 7، 2010).
- سمير رمضان الشيخ، "**التطور التنظيمي في البنوك الإسلامية**"، رسالة دكتوراه، (سوهاج: جامعه أسيوط، كلية التجارة، 1994). سليمان ناصر، عواطف محسن "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**"، الملتقي الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل، (الجزائر: غرداية، جامعة ورقلة، 23–24 فبراير 2011). متاح على الرابط التالي: http://iefpedid.com
- محمد على سميران،" وجهة نظر حول المصارف الإسلامية، **المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية**"، (الأردن: عمان، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، 2011).
- محمد نبيل الشيمى، "**دليل المشروعات الصغيرة للنفاذ للأسواق العالمية**"، بحث غير منشور، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة،2005).

- عصام خلف العتري، "**صناديق الاستثمار الإسلامية والرقابة عليها – دراسة فقهية قانونية** "، **رسالة** دكتوراه، (الأردن: الجامعة الأردنية، 2004).
- د. ماهر حسن المحروق، وإيهاب مقابله "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها**"، (الأردن: جامعة البلقاء، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006).
- كمال سخري،" **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة وتنمية الريفية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2003).
- تقرير الحلقة العلمية لخبراء التنظيم في البنوك الإسلامية، **مجلة البنوك الإسلامية**"، (السعودية: مكة المكرمة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية "، العدد 5، 1979).
- زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، " **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"،(لبنان : بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
- هنادي محمد أدريس، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة" **مجلة جامعة البعث**، (سوريا: جامعة البعث، المجلد 38، العدد 1 ،2016).
- ياسين العايب، "**إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، (الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة، 2011).

- **مواقع انترنت.**

- البنك المركزي المصري،"(قطاع التطوير المصرفي الشركات الصغيرة والمتوسطة)". متاح على الرابط التالي: https://www.msme.eg

– البنك المركزي المصري "**المشروعات الصغير والمتوسطة**"، متاح على الرابط التالي: https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

- اتحاد المصارف العربية "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة – عماد التنمية الاقتصادي في مصر**"، اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي: http://www.uabonline.org/en/research/economic/157516041605158815851608
- أحمد حسن عمر "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري"، **مؤسسة الحوار المتمدن** العدد 6403، 8 نوفمبر 2019، متاح على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=654962&r=0

- عاصم عبدالنبى، "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً"، متاح على الرابط التالي:

http://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog.com/2017/10/bost76.htmI.593157515781575/7690/

- محمد مطر آخرون،" **إدارة المحافظ الاستثمارية**"، (عمان: دار وائل، ط1، 2005).

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=ArticleaC&cid=1176802165975&Pagename

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

A-Articles:

- Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation,2020.
- Stefano Ugolini**, The Historical Evolution of Central Banking, Handbook of the History of Money and Currency,** (UK: Springer Nature, 2018) .

B- Research Papers:

- Angela OLosutean Martin, Innovation et Cooperation des Petites et Moyennes Entreprises Universite de nice – Sophia Antipolis, France,2011
- Amr a. Barry, **SMEs Sector: A Key Driver TO The Egyptian Economic Development,** (Munich Personal Rep EcArchive (MPRA), Research Paper,

(Germany: MPRA, I9 February 2019), P:9.

- Chris Hall,**"APEC SME Policy"**, (Australia: Sydney, University of Technology, Suggestions for an action agenda,1995).

D- Internet Sites:

- Damptey Emmanuel،**"Establishing and Growing Small and Medium Enterprises in Ghana A Case Study of Natural Furniture Works in the Ledzoukuku Krowor Municipality in the Greater Accra Region"** (Kwame Nkrumah University: Institute of Distance Learning, Knust, June, 2012).

  https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.937.9051&rep=rep1&type=pdf .
- Sam Mensah," **A Review of SME Financing Schemes in Ghana**".

http//www.semfiinancial.com//Publication/SME%20financing%20Schemes:%20in%20Ghana.pdf).

- Seth Kwaku Amoah, Alfred Kwabena Amoah,"The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) to Employmen in Ghana" **International Journal of Business and Economics Research**, (Ghana: Sunyani Technical University, Faculty of Business and Management Studies, Department of Procurement and Supply Chain.Management, 2018).

  http://www.sciencepublishinggroup.com/j/ijber
- Tom Gibson and H.J. Vart, "Defining SMEs : **A Less Imperfect way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries"**.

  (https://www,businessorowthinitiative.org/Defining%20SMEs.pdf).p2
- Ministry of Trade and Industry, **"FINAL DRAFT: National Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) Policy Ghana"** ,January 2019 .

  https://www.bcp.gov.gh/acc/consultation/docs/DRAFT%20MSME%20%20FINAL%2026.02.2019%20(1).pdf
- **Frederick Nyanzu,"Access to Finance Constraint and SMEs Functioning in Ghana ", (**Mississippi State University,US:University of Cape Coast, Ghana, December 2017). https://www.researchgate.net/publication/328412145_Access_to_Finance_Constraint_and_SMEs_Functioning_in_Ghana
- Ministry of Trade and I ndustry, **"National Micro I, Small and Medium Enterprises (MSME) Policy"**, January 2019. https://www.bcp.gov.gh/acc/consultation/docs/DRAFT%20MSME%20%20FINAL%2026.02.2019%20(1).pdf.
- Damptey Emmanuel،**"Establishing and Growing Small and Medium E nterprises in Ghana Acase Study of Natural Furniture Works in the Ledzokuku Krowor M unicipality in the Greater A ccra Region "**(Kwame Nkrumah University: Institute of Distance Learning, KNUST, June, 2012), https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.937.9051&rep=rep1&type= pdf